في محاضرة بمنتدى العصرية بعنوان «الحكم الرشيد والدولة والمعارضة والنقد والديمقراطية في الأردن»

المصري : نعيش ظروفاً لا تخفى على أحد... ولا نملك ترف التفاؤل بنتائج المستقبل

خطر الجوع أقسى وأخطر من «الإرهاب» يحيط بنا حزام من نار.. وحدود بتنا نخسر فيها الجيرة الهادئة والآمنة

آن الأوان لمراجعة السياسات وكشف ملابسات ما يحدث في مجتمعنا علينا أن نجدد أنفسنا ونراجع مسيرتنا لنبقى سابقين للأحداث وواعين لنتائجها

قوتنا الحقيقية تتجسد بتقوية بناء الدولة وأساسها احترام الدستور نصاً وروحاً

(Petra)

المصري محاضرا

□ عمان - الدستور

قال رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري إننا نعيش في الأردن ظروفاً لا تخفى على أحد ولا أظن أننا نملك ترف التفاؤل غير المحسوب في نتائج المستقبل.. فخلال الأشهر القليلة الماضية، وقعت أحداث إرهابية متنوعة الأساليب والأسباب، وأثرت أعمال العنف هذه على سمعة الاردن، وتزامنت مع وضع اقتصادي ومالي أصبحت فيه كل المؤشرات الاقتصادية سلبية. واضاف المصري خلال محاضرة القاها بدعوة من منتدى العصرية بعنوان « الحكم الرشيد والدولة والمعارضة والنقد والديمقراطية في الأردن « ان خطر الجوع هو أقسى وأخطر من خطر الإرهاب الذي ينشأ في المجتمع لظروف معيشية في الغالب، ويجد من يحتويه ويشجعه وتتلقفه داعش وتجنده. وأول من أمس أعلنت داعش الحرب على الأردن، في بلاغ غاية في الخطورة والقسوة، كما لا يخفى على احد ما الذي يحيط بنا من حزام النار، ومن الحدود التي نخسر فيها الجيرة الهادئة والآمنة. وبدأ المصري محاضرته باستنكار الأعمال الإرهابية التي قام بها نفر من الظلاميين تجاه أمن الوطن وتجاه سلامة المواطنين، مؤكدا ان الشعب الأردني يقف متماسكاً يداً واحدة وصفاً متراصاً في المُلمات، وأحداث الكرك ما هي إلا مثال من أمثلة كثيرة وقف فيها الشعب مع نفسه ومع وطنه، وبالذات مع الأجهزة الأمنية كما نعتز أيضاً بوقفة أهلنا في فلسطين معنا مندين بالاعتداء على أمننا وفقداننا أرواحاً بريئة، ولم يعد ممكناً لأي كان أن يُشكك بعد الآن بهذه الحقائق أو أن يستغلها لأغراض خاصة.

وقال.. أقف أمامكم اليوم لأدلي برأي موضوعي ليس حباً في التنظير ولا طمعاً بجاه أو مال، بل لأننا جميعاً نقف في مواجهة مفتوحة مع الحاضر والمستقبل على حد سواء، ومسؤوليتنا جميعاً أن نتصدى للتحديات التي تواجهنا في بناء وطننا وإنقاذه، ولا أرى في منظومة الحلول الإستراتيجية التي يمكن أن تساعدنا على النجاة، غير أن نُؤمن أولا بأن التعبير عن الرأي وقول الحقائق والكشف عنها وتقديمها للمواطنين وللجمهور، لا يتم إلا باعتماد مبدأ الإفصاح الكلي، وعلينا واجب وطني هو الكشف عن مواطن الخلل وبواطن الضعف والتعامل معها باعتبارها حالات مرضية تستوجب العلاج فوراً، وشعاري « الشفافية « « والحرية سقفها السماء « اللذان طرحهما جلالة الملك، يجب أن تترجم على أرض الواقع لا أن تبقى شعاراً بلا مضمون، وبغير ذلك فان الصمت في هذه الحالة ليس فضيلة من ذهب، بل جريمة من نار وجحيم.

وقد آن الآوان لكي نعمل على مراجعة شاملة وجدية وعميقة للسياسات المتبعة، ويجب كشف ملابسات وأسباب ما يحدث في مجتمعنا الأردني الذي يتآكل تماسكه ومتانته، وبدأنا نواجه مشاكل واجهتها بلدان عربيةٌ عديدة، حين حُرم بل قُمع فيها الأفراد والجماعات الوطنية من إبداء الرأي الصادق، فجرى ما جرى عندهم من صراع ودمار.

واشار المصري الى اننا نعيش في الأردن ظروفاً لا تخفى على أحد ولا أظن أننا نملك ترف التفاؤل غير المحسوب في نتائج المستقبل، فخلال الأشهر القليلة الماضية، وقعت أحداث إرهابية متنوعة الأساليب والأسباب، وأثرت أعمال العنف هذه بسمعة الاردن، وتزامنت تلك الأعمال مع وضع اقتصادي ومالي أصبحت فيه كل المؤشرات الإقتصادية سلبية.

وبالأمس كان صندوق النقد الدولي يحذر من ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة سنة ٢٠١٧، نتمنى النجاة منها، وكشفت تصريحات وزير المالية ومناقشات أعضاء مجلس الأمة، حقائق وأوضاعاً مالية واقتصادية تنذر بالخطر. كذلك أظهرت موازنة الدولة للعام ٢٠١٧ مدى دقة وصعوبة الوضع المالي، وأصبح سائداً عند الناس، إن أحد أهم أسباب انحراف الشباب هي البطالة وقسوة الحياة المعيشية وانغلاق آفاق المستقبل أمام هؤلاء الشباب، وأكرر ما قلته سابقاً بأن خطر الجوع هو أقسى وأخطر من خطر الإرهاب وأزيد بأن داعش لا تصنع الإرهابيين. فالإرهاب ينشأ في المجتمع لظروف معيشية في الغالب، ويجد من يحتويه ويشجعه وتتلقفه داعش وتجنده. وأول من أمس أعلنت داعش الحرب على الأردن، في بلاغ غاية في الخطورة والقسوة، كما لا يخفى على احد منكم ما الذي يحيط بنا من حزام النار، ومن الحدود التي نخسر فيها الجيرة الهادئة والآمنة.

ففي شمالنا دولة بكاملها تنهار ولا يبقى منها غير ما ترونه من الانقسام والدم والقتل والخراب والتقسيم المتوقع، وإلى الشرق منا، في العراق تعرفون كامل تفاصيل الحكاية.. وفي الجنوب في المملكة العربية السعودية تواجه هي الأخرى تحديات استراتيجية، وهي حليفنا اللصيق بنا،..وفي حدودنا الغربية في فلسطين لا يبدو المشهد بكامل تفاصيله يقودنا للتفاؤل أو حتى لمجرد الذهاب لبناء وصناعة سيناريوهات قد تحمل في جوانبها بعض الأمل.

وفي مصر الام ترون ما الذي يحصل لعملتها وكيف سينعكس على اقتصادها.

وفي كل هذه الظلال تبرز القوى المتصارعة الأخرى في جغرافية اوطاننا، أمريكا واسرائيل وتركيا وايران وروسيا، وقبل اولئك كلهم شذاذ الأفاق والمرتزقة والقتلة الذين تم تجميعهم في سوريا والعراق ليخدموا مشاريع التخريب بإشاعة الدمار والموت والقتل على الهوية وعلى الدين وعلى الاسم تحت مسميات شتى وذرائع نعرف بعضها ونجهل جلها.

ولا احد منا يمكنه التكهن الى أين ستنتهي بنا المسارات المستقبلية، والأردن في رحم كل هذا الواقع يبدو الناجي الوحيد والبوصلة المتماسكة التي لا تزال تحافظ على عهدها ووحدتها وكينونتها.

واشار المصري الى الورقة النقاشية الرابعة لجلالة الملك.. حيث يقول جلالته « ما أوّد التأكيد عليه هنا هو أن الاختلاف في الرأي والمعارضة البناءة الملتزمة بهذه الممارسات، والتي تبني مواقفها على أساس الحقائق والوعي، وليس الانطباعات والإشاعات أو الاعتبارات الشعبوية، تشكل أحد أهم الوسائل التي يعبر المواطن من خلالها عن ولائه للوطن).

هذه الجملة البنَّاءة تمثل بالنسبة لي روح الحياة السياسية والنهج الديمقراطي الذي نسعى لبنائه وتعزيزه، وهي تجمل ما اود التطرق إليه تلميحاً وتصريحاً في هذه المحاضرة، فالاختلاف في الرأي والمعارضة البنَّاءة التي تستند الى مبدأين هما : الحقيقة والوعي، تشكلان ابرز وسائل بناء الوطن واهم تجليات الولاء الوطني.

وقال، في كل تفاصيل هذه الخريطة المأساوية، وفي ضوء هذه الافعال الإرهابية التي تغزو مجتمعنا، والعنف المجتمعي والجامعي الذي أصبح يشكل ظاهرة خطرة، علينا ان نجدد دائما أنفسنا ونراجع مسيرتنا حتى نبقى سابقين للاحداث وواعين لنتائجها.. إن قوتنا الحقيقية تتجسد في تقوية بناء الدولة وأساسها احترام الدستور نصاً وروحاً.. الدستور الذي يوازن بين السلطات الدستورية، وكذلك من خلال تمسكنا بوحدتنا وبوطنيتنا الأردنية الجامعة الشاملة وتمسكنا بترسيخ الدولة المدنية، دولة المواطنة، كيف لا ونحن نرى ان انهيار الأنظمة المحيطة بنا تنعكس اولاً واخيراً على المواطنين، وإن من يدفع الثمن هو الشعب بكامل مكوناته،، ومن المفيد أن نذكر أن تقارير ذات تأثير ومصداقية صادرة عن شخصيات ومراكز دراسات في الولايات المتحدة، تدعو إدارة الرئيس المنتخب ترامب إلى الربط بين الارهاب والاصلاح في العالم العربي، وعن ضرورة إجراء إصلاحات عميقة فيه، وبناء عقد اجتماعي جديد وعصري، يكرس قيم المساءلة، ويدمج الشرائح الاجتماعية في الحياة العامة، ويعزز المؤسسات المدنية، ويحد من مشكلة الفساد المستشري، وإقامة الحكم الرشيد، ومن المفترض أن كل ذلك سيؤدي إلى استقرار المجتمعات وازدهارها، وإلى توسيع الطبقة المتوسطة، وهذا سيؤدي حتماً إلى ضمان الأمن.

أقول ذلك وانا ادرك تماماً إن ما نعيشه هذا الأوان، وما نمر به من عصبيات مؤذية إنما هي نتيجة التأويل الخاطىء والتفسير المصلحي لآراء ومواقف النخب والسياسيين تجاه السلوكيات والمشاريع الحكومية السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي نراها تنجح تارة وتخفق تارات اخرى.

ليس من نافلة القول التاكيد على ان المشكلة الأساسية التي تواجهنا هذا الأوان وفي مستقبلنا القريب والبعيد على حد سواء، هي في كيفية ان تكون شريكاً في بناء هذا الوطن، بمعنى ان تكون شريكاً في الغنم والغرم على حد سواء، وان تكون شريكاً في الرأي والنقد، والمشورة والعمل، وان تتقاسم الربح والخسارة، لا أن تكون رهنا بدفع فاتورة الخسائر صاغراً مجبراً، وعندما تسأل لماذا أكون كذلك، تصبح هدفاً للتحطيم والاتهام، وكأن بعضاً من الحكومات وكثيراً من المسؤولين لا يريدون منك غير القيام بدور واحد فقط، وهذا بالتأكيد دور لا يجيده الأردنيون ولا يرغبون القيام به، أما المشكلة الأخرى فهي أن بعضاً ممن يعملون في الحقل العام ويشاركون في صناعة القرارات، لم يعودوا يشعرون بضنك الناس وبؤسهم ويدافعون بدون وجه حق على أي قرار حكومي.

وأكد المصري ان نقد الحكومات لا يُخرج صاحب النقد من وطنيته، ولا يخرجه من ولائه لهذا الوطن، وهو لم يمارس هذا النقد ويذيعه في الناس إلا لأنه يشعر بالمسؤولية تجاه الوطن وتجاه المجتمع، ولقناعته بأن هذا دوره وهذه وسيلته في النصح والتعبير، ونحن مجمعون على ان التغيير باللسان والقلم هو أضعف الإيمان، والمقصود هنا هو التغيير والإصلاح بالنصيحة والمشورة وبتلاقح الأفكار، وبالحوار البناء والمسؤول، وليس بالطرق الأخرى التي يعلو فيها الصراخ، وتتناثر فيها الاتهامات، وتتعدد فيها التوصيفات والتصنيفات، ويمارس فيها الحرد السياسي أو المقاطعة السياسية، فهذا مُوالٍ بدرجة امتياز، وذاك معارض بدرجة امتياز.. فليس بمثل هذه العقلية وبمثل هذه السلوكيات تدار الدول، وتساس الشعوب، وتُبنى الديمقراطيات، ولا يمكن ولا يجوز أن يكون القرار في هذه المرحلة المصيرية، حكراً أو قسراً على حلقة ضيقة من المسؤولين، ولا يجوز أن تصاغ التشريعات بالتلقين.

.. هذا هو عين ما قصده جلالة الملك في ورقته النقاشية الأولى حين قال : « قد نختلف لكننا لا نفترق، فالحوار والتوافق واجب وطني مستمر، التواصل والتعبير عن الآراء في المجتمع الديموقراطي يرتبط بالتزام مبدأ الاحترام مع حق الاختلاف في الرأي، في ظل سعينا للوصول إلى حلول توافقية، أما تنوّع الآراء والمعتقدات والثقافات في مجتمعنا، فقد كان على الدوام عنصر قوة، ولم يكن عامل ضعف أبداً، وإن الاختلاف لا يؤشر على وجود خلل، وليس شكلاً لانعدام الولاء، بل إن الاختلاف المستند إلى الاحترام وهو دافع للحوار، والحوار فيما بين أصحاب الآراء المختلفة هو جوهر الديمقراطية، والديمقراطية هي الأداة التي تجعل من الحلول التوافقية أمراً يمكننا من المضي إلى الأمام «.

حقاً إنه كلام في الصميم ونوافق عليه وفيه تماماً، وهي عقيدتنا كمواطنين في مجتمع لم يعرف غير التسامح فضيلة يستند اليها، إلى جانب احترام التنوع داخل صفوف الاختلاف مع السياسات، وليس على من يصنع السياسات، فالأشخاص متغيرون والثابت هو الوطن والشعب والدولة والملك، وهذه ثلاثة اقانيم تشكل روحنا الأردنية، فلا نختلف معها ولا نختلف عليها إلا بالقدر الذي يسمح هذا الاختلاف لنا بالتنافس في تحقيق مفاهيم الولاء والوطنية.

جملة (قد نختلف لكننا لا نفترق) تشمل في معناها وممارستها الحاكم والمحكوم، وليس طرفاً واحداً، وعندما يُعلن شخص ما او هيئة عن رأي ما أو موقف ما، فإن من واجب المواطن الواعي أن يمارس النقد أو المعارضة، ويتوخى أدب الحديث والمخاطبة، وان لا يُعرّض أمن البلد إلى خطر أو يثير صراعات كما يجري حالياً في الشرق العربي. إن عواقب عدم تجاوب المسؤولين مع متطلبات الشعب أمر خطير.. وكلما تجاهل الحاكم متطلبات الناس ومطالبهم السلمية، كلما ازداد احتمال حدوث العنف في المجتمع، كذلك فإن عدم اكتراث المواطن بضرورات الأمن والاستقرار التي يجب مراعاتها عند إدلائه برأيه، هو امر خطير أيضاً. (مثلاً) أنا ملتزمٌ بموقف إصلاحي واضح وعلني وكتاباتي ناقدة وتشير إلى ذلك.، ولكنني أراعي أن لا يكون موقفي يعتمد على أفكار أو سياسات قد تضر بالاستقرار والأمن الوطني، ويجب أن يكون خطي متوازناً أمام الرأي الضاغط على صاحب القرار، ولكن بدون أن يؤدي ذلك إلى إحداث صراعات أو يثير فتنة من أي نوع كان.

وأكد أن إحدى أبرز المشكلات التي تواجهنا تتمثل في ظهور عادات وممارسات اجتماعية غير مرغوب فيها، وأغلب الظن أن بعضاً من هذه الممارسات ما حدثت إلا بعد أن اختل التوازن بين السلطات الدستورية الثلاث وأصبحت السلطة التنفيذية المهيمنة على عمل السلطات الأخرى الأمر الذي أفرز مفهوم النفاق والتملق الاجتماعي وغطت تلك الفئات نشاطها بالاستعانة بإعلام غير مهني، وأفرزت هذه الطبقة عادات اجتماعية غير مرغوب فيها، منها مثلاً النفاق الاجتماعي والسياسي الطاغي بكافة مظاهره مما أدى إلى إخراج بعض من المجتمع الأردني البسيط والصادق عن أصوله ونقائه.

وقال إن المجتمع لم يشهد في تاريخه مثل هذا التدهور في الوضع الذي أصبح الانسان فيه لا يعرف حقيقة موقف الآخر، أهو صادق في كلامه أو موقفه، أم أنه مجامل أم هو منافق، وأصبح المال السياسي عنواناً بارزاً للممارسة السياسية، بل أن النفاق أصبح مصدراً للارتزاق، وإن ما نراه في بعض وسائل الإعلام من نفاق سياسي اجتماعي قزّم كل مفاهيم الولاء والصّدق، وشجع المجتمع على أن يتغنى بأشياء لا يملكها.

أقول هذا بكل وضوح وصراحة لأنني أؤمن بوطني وبالشعب وبالدولة، ولا هي عقيدتي ومسلكي ان ينثني الإنسان على نفسه ويترك الآخرين المهمشين من السواد الأعظم من الأردنيين البسطاء الفقراء الذين يزدادون فقراً، وتعباً، وإرهاقاً، ومع ذلك لا يزالون يؤمنون بوطنهم وبدولتهم وبنظامهم، وللأسف الشديد فان كثيراً من قيمنا قد بدأت تفقد معناها في بعض المجتمعات العربية، ولا نقبل أن يكون هذا واقع الأردنيين، فلا اخال احداً ينافسهم في حب وطنهم وولائهم له، وتفانيهم لأجله.

واكد المصري ان أحداث الكرك كشفت جوانب إيجابية من حياة المجتمع وانتمائه، وكشفت أيضاً نقاط ضعف عديدة، يجب أن لا نخفيها قبل أن نفتح الجرح وننظفه، وأقول للمسؤولين ان الدنيا تغيرت ولا يمكن طمس المعلومات أو منعها، وقد شرحت ذلك مراراً وتكراراً في السابق، وها هي الأيام تثبت ذلك، والبيان الصادر عن داعش أمس لا يحتاج إلى تأويل أو تفسير، ونحن بذلك البيان نكون قد دخلنا مواجهة مباشرة معهم.

أدعوكم مراراً وتكراراً للتدقيق جيداً في الخارطة السياسية والطبيعية لإقليمنا، وللتدقيق جيداً في الأوضاع المعيشية في الأردن لتدركوا حجم التحديات التي نواجهها، وحجم المصاعب الجمة التي ترافقنا حتى في تفاصيل حياتنا اليومية البسيطة، وانا هنا لا ادعوكم للتخلص من الخوف على مستقبلنا بالقدر الذي احثكم فيه على مواجهة هذه التحديات بروح المواجهة وصلابة المجابهة، وبروح التحدي القائم على الاحترام، والخلاف القائم على أدب الاختلاف، وبالحوار الجليل المحترم مع الآخر، وبذلك نستطيع تجاوز هذه المرحلة الأخطر التي نعيشها وسنعيشها، وبغير ذلك فإن استسلامنا لسياسات الوضع الحالي Status quo سيعني حتما هزيمة مشروعنا الوطني الأردني الديمقراطي وعندها - لا قدر الله - سنذهب نحن ايضاً إلى المجهول الخطر.

مرة أخرى أقتبس مما قاله جلالة الملك في ورقته النقاشية الثانية عندما اكد على ايمانه : « بأن أحزاب المعارضة بحاجة إلى بلورة أعراف مماثلة تحكم آلية التعاون فيما بينها من أجل مساءلة الحكومات وعرض رؤى بناءة بديلة (كحكومة ظل). ولا شك أن دور المعارضة هذا يشكل أحد عناصر النجاح لتجربة الحكومات البرلمانية «.

وقال، لقد اقتبست لكم بعضاً من الآراء والمبادىء التي احتوتها الأوراق النقاشية الست، وهناك اتفاق كامل على أهمية ودقة وشمولية الأفكار الواردة فيها وعلى ضرورة تنفيذها باعتبارها تمثل مفهوم ومعنى الحكم الرشيد وتمثل العقد الاجتماعي المتجدد بين الشعب الاردني والعرش الهاشمي، وهذه المبادىء صادرة عن رأس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، ويتساءل الناس : كيف يمكن أن يكون هذا الفرق الشاسع بين منهج جلالة الملك وقناعاته وسعيه لإقامة الحكم الرشيد، وواقع الحال على الأرض وفي الممارسة؟ هل هناك خلل؟ أين هو ولماذا لا يعالج؟ إنني أعتبر أن مجمل المفاهيم وفلسفة الأوراق النقاشية خاصة الأخيرة، يمكن إعتبارها مرحلة جديدة في حياة الأمة وكل الظروف مهيأة للتعامل مع هذه الأفكار، لذلك، وحتى يصبح هذا العقد الاجتماعي معتمداً عند كل الأطراف، يجب أن تبدأ الحكومات بإتخاذ الإجراءات الفعالة لوضع هذا البرنامج وهذه الأفكار موضع التنفيذ، فهي صاحبة الولاية العامة، ومن الواجب والمنطقي أن يقوم كل طرف بالالتزام بما هو مطلوب منه، إذ ليس من المعقول أن تنشر هذه الافكار فقط، بل يجب وضع خارطة طريق واضحة المعالم حول تنفيذ هذه المبادىء، إن ادوات الحكم التنفيذية كما هي حالياً ليست على قدر من الاستعداد للسير في تنفيذ هذه المبادىء ولا تتوفر عندها الإرادة السياسية أو صفة الاستمرارية، إن نقلة نوعية بهذا الحجم توجب أن يوضع لها خارطة شاملة تتضمن وضع الخطط والقوانين إضافة إلى ضرورة توفير مبدأ الاستمرارية، فهي مهمة متوسطة الأجل وبعيدة المدى، ولكن علينا أن نبدأ الآن، الكرة الآن في ملعب السلطة التنفيذية وواجب الحكومات هو أن تحافظ على مصداقيتها.

ما نمر به من عصبيات مؤذية هي نتيجة التفسير المصلحي لآراء ومواقف النخب والسياسيين بعض صانعي القرارات لم يعودوا يشعرون بضنك الناس ويدافعون عن أي قرار دون وجه حق نقد الحكومات لا يُخرج صاحبه من وطنيته وولائه أبرز المشكلات التي تواجهنا هي ظهور عادات وممارسات اجتماعية غير مرغوب فيها لا أخال أحداً ينافس الأردنيين في حبّ وطنهم وولائهم له وتفانيهم لأجله أحداث الكرك كشفت جوانب إيجابية من حياة المجتمع وانتمائه أقول للمسؤولين : «الدنيا تغيّرت ولا يُمكن طمس المعلومات أو منعها»